الأحد ٢ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ - 19 أبريل 2026 م

أخبار النافذة

بعد ساعات من الإفراج.. إعادة اعتقال "سيد مشاغب" كابو ألتراس الزمالك موازنة 2026 و2027 بين العجز والحيادة والاقتراض: حكومة تسد الفجوة من جيب الناس وتؤجل كلفة الأزمة الكنيسة الكاثوليكية تواجه عاصفة غضب ضد ترامب بعد انتقاد البابا توسع ساويرس في الإمارات يفضح أزمة الثقة في السوق المصرية وهيمنة الدولة على الاستثمار تدهور خطير في غزة حراء قيود الاحتلال على إدخال السلع الأساسيةزيوت الطعام تشعل الأسواق.. قفزات سعرية تضرب السلع الأساسية وتثقل كاهل المواطنين 38.6 مليار دولار حتى نهاية 2026 تفضح كلفة الاستدانة وتضغط على الاحتياطي وتكشف هشاشة رواية الاستقرار تراجع المواليد في مصر تحت ضغط الغلاء .. كيف عجزت سياسات العسكر الفاشلة عن حماية الأسر؟

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسية » الأخبار » اقتصاد

38.6 مليار دولار حتى نهاية 2026 تفضح كلفة الاستدانة وتضغط على الاحتياطي وتكشف هشاشة رواية الاستقرار

الأحد 19 أبريل 2026 08:00 م

تكشف أحدث البيانات المالية الدولية أن مصر تدخل ما تبقى من عام 2026 وهي مطالبة بسداد التزامات خارجية تصل إلى 38.6 مليار دولار بين أقساط وفوائد ومدفوعات مرتبطة بودائع خليجية لدى البنك المركزي، وهو رقم يضع ملف النقد الأجنبي في قلب الأزمة بدلًا من الصورة الرسمية التي تواصل الحديث عن الاستقرار والقدرة على الامتصاص.

ولا ينفصل هذا الاستحقاق الثقيل عن مسار طويل من التوسع في الاقتراض الخارجي ثم تقديمه للرأي العام باعتباره أداة إنقاذ لا عبئًا متراكمًا، بينما تكشف الأرقام أن الجزء الأكبر من المدفوعات يتركز في الأشهر الأولى من الفترة المقبلة، بما يفرض ضغطًا مباشرًا على السيولة الدولارية وعلى قدرة الدولة على تمويل احتياجاتها الأساسية دون كلفة إضافية.

استحقاقات ثقيلة تضغط على السيولة الدولارية

وبحسب البيانات المنشورة استنادًا إلى أرقام البنك الدولي فإن الالتزامات الخارجية المستحقة على مصر تمتد على 9 أشهر تبدأ من أبريل وتنتهي في ديسمبر 2026، بقيمة 38.65 مليار دولار، منها نحو 34 مليار دولار أقساط ديون ونحو 4.64 مليار دولار فوائد، وهي تركيبة تعني أن عبء السداد نفسه صار يبتلع مساحة أوسع من أي هامش مالي متاح.

كما تُظهر الأرقام أن أول ثلاثة أشهر وحدها تحمل استحقاقات تقارب 32 مليار دولار، وهو ما يمثل الكتلة الأثقل من جدول السداد، وتشمل هذه الدفعة نحو 29.75 مليار دولار أقساطًا ونحو 2.3 مليار دولار فوائد، ما يفسر لماذا يتحول كل تدفق دولاري جديد إلى أداة لإطفاء استحقاق قديم لا لبناء قدرة اقتصادية مستقلة.

وفي داخل هذا الرقم الكبير تظهر الودائع الخليجية باعتبارها بندًا حساسًا في المشهد كله، إذ تشير البيانات إلى أن نحو 12.7 مليار دولار من الالتزامات ترتبط بودائع مودعة لدى البنك المركزي، بينما تبلغ حصة الربع الأول وحده من هذه الودائع نحو 13.5 مليار دولار، وهو ما يكشف مدى اعتماد السياسة النقدية المصرية على دعم خارجي مؤقت أكثر من اعتمادها على موارد ذاتية مستقرة.

وفي هذا السياق كانت كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري مونيكا مالك قد حذرت في تصريحات سابقة لرويترز من أن فجوة التمويل الخارجي الكبيرة لا تُعالج بالشعارات ولا بتكرار التعهدات، بل تتطلب إصلاحات واسعة تعيد ثقة المستثمرين وتفتح تدفقات رأسمالية حقيقية، وهي ملاحظة تبدو أكثر إلحاحًا مع تضخم فاتورة السداد الحالية.

احتياطي مرتفع لا يلغي مأزق الالتزامات

وفي المقابل تروّج الحكومة لارتفاع صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي باعتباره صمام أمان كافيًا، بعدما أعلن البنك المركزي وصوله إلى 52.83 مليار دولار بنهاية مارس 2026، غير أن هذا الرقم لا يغير حقيقة أن الاحتياطي يُستخدم أساسًا لتخفيف أثر الضغوط لا لإلغاء أصل الأزمة، خصوصًا عندما تتزاحم عليه المدفوعات والاستيراد وتقلبات السوق.

لكن القراءة الدقيقة للأرقام تضع هذا الاحتياطي في سياقه الصحيح، لأن مجرد امتلاك أكثر من 52 مليار دولار لا يعني أن الدولة صارت حرة من القيد الخارجي، بل يعني فقط أنها تملك وسادة مؤقتة أمام جدول سداد شديد القسوة، في وقت لا تزال فيه احتياجات التمويل الإجمالية مرتفعة والقدرة على توليد الدولار محكومة بعوامل خارجية متقلبة.

كما أن صندوق النقد نفسه أكد عند استكمال المراجعتين الخامسة والسادسة أن الوضع الخارجي تحسن بفعل القرض وتدفقات السياحة والتحويلات واستثمارات الخليج، لكنه شدد في الوقت نفسه على أن الإصلاحات الهيكلية جاءت غير متوازنة وأن الدين العام المرتفع واحتياجات التمويل الكبيرة ما زالت تضيق الحيز المالي وتضغط على النمو متوسط الأجل.

وفي إفادة حديثة قالت إيرا دابلا نائبة مدير إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد إن احتياجات التمويل في مصر ما زالت كبيرة رغم توقع تراجع الدين على المدى المتوسط، وأضافت أن ارتفاع فاتورة الوقود وتكاليف الواردات وتشديد الأوضاع المالية عالميًا يزيد مخاطر الدين، وهي صياغة تنسف الرواية الحكومية التي تكتفي بعرض رقم الاحتياطي وكأنه نهاية القصة.

الحكومة تكرر وعود الإصلاح بينما كلفة الدين تتسع

وبالتوازي مع ذلك تواصل الحكومة الحديث عن برنامج إصلاح اقتصادي يستهدف خفض الدين وزيادة الصادرات وجذب الاستثمار وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، إلا أن نفس البيانات الدولية التي استندت إليها السلطة في ترويج التعافي تؤكد أن بيع أصول الدولة يسير ببطء وأن تقليص بصمة الدولة في الاقتصاد ما زال أبطأ من المقرر، بما يعطل مصادر تمويل كان يفترض أن تخفف الضغط.

ثم إن الرهان الرسمي على السياحة وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمارات الجديدة يظل رهانًا هشًا لأنه يتأثر فورًا بأي صدمة إقليمية أو مالية، وقد أوضحت رويترز أن الحرب في المنطقة دفعت إلى خروج استثمارات أجنبية من أدوات الدين المحلية ورفعت الضغوط على الجنيه وكلفة الطاقة والتأمين والشحن، ما يعني أن موارد الدولار نفسها تبقى معرضة للاهتزاز.

كذلك خفض صندوق النقد توقعاته لنمو الاقتصاد المصري في 2026 إلى 4.2 بالمئة بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة عدم اليقين الإقليمي، وقالت بيتيا كويفا بروكس نائبة مدير إدارة البحوث بالصندوق إن ارتفاع أسعار الطاقة يضغط على الدخول الحقيقية ويضعف الاستهلاك ويؤجل الاستثمار، وهو ما يضيف عبئًا جديدًا إلى عبء السداد بدلًا من تخفيفه.

وبعد ذلك يصبح من الصعب التعامل مع 38.6 مليار دولار باعتبارها مجرد بند مالي عابر، لأن هذا الرقم يعكس نتيجة مباشرة لسنوات من إدارة الاقتصاد عبر الاستدانة وشراء الوقت ثم تقديم كل قرض جديد كأنه نجاح مستقل، بينما الواقع أن الدولة تنتقل من استحقاق إلى استحقاق ومن دعم خليجي إلى دعم آخر دون معالجة جذرية لأصل الاختلال.

وفي النهاية لا تقول هذه الأرقام إن الحكومة نجحت في تجاوز الأزمة، بل تقول إن الأزمة أُجلت بكلفة أعلى، وإن الاحتياطي المرتفع لم يلغِ الاستحقاقات بل صار مطلوبًا منه حمايتها، وإن الأشهر المقبلة حتى ديسمبر 2026 ستكشف قدرة السلطة على السداد فقط، لا قدرتها على بناء اقتصاد أقل ارتهانًا للدين وأكثر قدرة على إنتاج الدولار من الداخل.

اخبار المحافظات

بالصور: إصابة 18 طالبة في حادث أتوبيس بطريق الصعيد الحر بالمنيا
الخميس 9 أبريل 2026 11:20 م

اخبار المحافظات

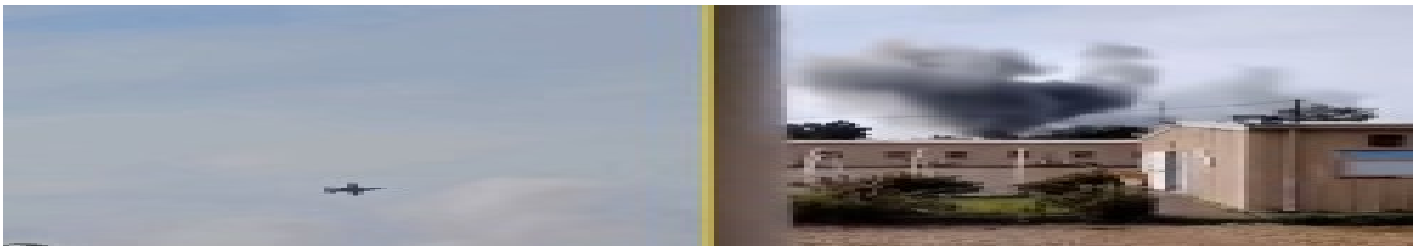

الدفاع العراقية: استشهاد 7 من مقاتلينا وإصابة 13 بالأنبار بغارات أمريكية
الأربعاء 25 مارس 2026 04:00 م

مقالات متعلقة

احتياطي تاريخي عند 52.6 مليار دولار.. أم "ماكياج" نقدي لاقتصاد مأزوم تحت حكم السيسي؟

البنك المركزي يطرح 75 مليار أذون خزانة جديدة... تمويل موازنة أم رهن حاضر المصريين ومستقبلهم في عهد السيسي؟

دولار يضغط والجنيه يتآكل: قفزات جديدة تكشف عمق أزمة النقد الأجنبي في مصر

بدر عبد العاطي يتحدث عن 600 مليار دولار للبنية التحتية.. ماذا تقول الأرقام الدولية؟

-
-
-

إشترك ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©